مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الثاني ديسمبر 2014

OEB Univ. Publish. Co.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

أ. مراد إسماعيل، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر
د. لحسن جديدن ، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر

ملخص :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتقوم بتوفير تشكيلة متنوعة من الإنتاج كمؤسسات،و تقوم بتلبية حاجات الفرد من خلال ما توفره من سلع و خدمات دون أن يضطر أهل المدينة إلى التسوق من مناطق أخرى وهذا لتوفر هذه المؤسسات على تشكيلة متنوعة من الإنتاج و الخدمات وبسعر معقول وهذا ما تركز عليه النظرية البنيوية والتي تقر بأن الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى ، والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية أو حاجات اجتماعية. وبهذا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية رغم وجود العراقيل التي تعيقها عن أدائها لمهامها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

Le résumé:

Les petites et moyennes entreprises contribuent au développement économique et offre une variété de la production que des institutions, et répondent aux besoins de l'individu par le biais de la fourniture de biens et services sans avoir les gens de la ville pour les achats d'autres régions et que la disponibilité de ces institutions sur une variété de la production et des services, à un prix raisonnable et ce est ce que l'objet de la théorie structurale, qui reconnaît que les fonctions exercées par le groupe ou une institution ou une communauté effectuée, mais la saturation des besoins des particuliers ou d'autres organisations appartenant besoins et les besoins que les institutions peuvent être saturés ou des besoins sociaux de base des besoins. Ainsi, les petites et moyennes entreprises dans le développement économique et social contribuent malgré la présence d'obstacles qui ont entravé l'exécution de ses fonctions.

Mots clés: petites et moyennes enterprises, le développement économique, l'économie algérienne.

المقدمة :

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والإجتماعية الحادة وتحقيق النمو الإقتصادي المستمر وجلب إستثمارات وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة ونساهم بـــ : 70% من القيمة المضافة.

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقصادية .

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الموالية:

- كيف تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟.
- ما هو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟.

- **فرضيات البحث**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبر مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.

2- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الشاملة حيث تعتبر المحرك الرئيسي لها.

3- أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيرا إيجابيا على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.

- **أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي أصبت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب جديدة للشغل وخلق للقيمة المضـــافة على المستوى الكلي في اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.

- **أهداف الدراسة:**

✓ التعرف على الخصائص و المزايا التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتخفيف من البطالة؛

✓ الوقوف على العـــوائق و العقبات التي تحد من مساهمة المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص للعمل في الجزائر؛

✓ معرفة أنواع البطالة التي يمكن معالجتها من خلال إنشاء هذا النوع من المؤسسات؛

- **منهج الدراسة:**

تماشيا مع طبيعة هذا الموضوع، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ بغرض وصف وتحليل تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الماضية ،وكذلك إبراز الأهمية الاقتصادية لها في الاقتصاد الجزائري .

- **هيكل الدراسة :**

وبهدف الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية نعتمد في تحليلها على خمس محاور أساسية متمثلة في النقاط التالية :

❖ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

❖ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الاستثمارات.

❖ الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- مفهـــوم المؤسّســـات الصغـــيرة والمتوسطة في الإقتـــصاد الجـــزائـــري:

من الصّعب إيجاد تعريف موحّد ينطبق على كل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. ذلك أنّ مفهوم هذه المؤسّسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إقتصادي إلى آخر. فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتّحدة الأمريكية تصنّف ضمن المؤسّسات المتوسّطة أو الكبيرة في الدول النّامية.

فحسب الدكتور محمد محروس إسماعيل يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسّطة بأنها "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل.[1]

غير أنّه وبالرّغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة إلاّ أنّها تتقارب كلّما أقيمت على عدد من المعايير نذكر منها :

- عــدد العمال في المؤسسة؛
- حجــم رأس المال؛
- رقم الأعمـــال؛
- الإستقلاليـــة في تسيير المشروع.

وعليه فإنّ المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة هي تلك التي تتّصف بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسّسات الكبيرة سواء من حيث رأس المال المستثمر، عدد العمال المستخدمين، رقم الأعمال أو من حيث الإستقلالية في تسيير المشروع.

وفي هذا الإطار عرّفت اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة كالآتي : [2]

- المؤسسة المتوسّطة: هي كل مؤسسة تشغّل بين 50 و249 عامل وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدّى 27 مليون أورو.
- أمّـــا المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتّع بالإستقلالية وتشغّل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدّى 5 مليون أورو.
- في حين أنّ المؤسسة المصغّرة: هي تلك التي تشغّل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك.

أما اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا **(L' ANASE)** فلقد أعطى تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (01): تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلي 10 عمال	مؤسسات عائلية و حرفية
من11 إلي 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلي 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: BLED.F.financement des entreprises LEFEBURE édition PARIS ,1992.p 793

أما المشرّع الجزائري[4] فلقد أخذ بالمعايير الأوروبية، فعرّف المؤسسة المتوسّطة بأنّها مؤسسة تشغّل ما بين 50 و250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليـــاري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أمّـــا المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغّل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أمّـــا المؤسسة المصغّرة فهي التي تشغّل من عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينـــار.

والجدول الآتي يبيّـــن تصنيف المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسّسات حسب القانون الجزائري

المعاييـــر / المؤسســـة	عدد العمـــال	رقم الأعمال السنوي (مليـــون دينار)	الحصيلة السنويـــة (مليـــون دينار)
المؤسّسة المصغّرة	**1 إلـــى 9**	**20**	**10**
المؤسّسة الصغيرة	**10 إلـــى 49**	**200**	**100**
المؤسّسة المتوسّطة	**50 إلـــى 250**	**200 إلـــى 2000**	**100 إلـــى 500**

المصدر: قانون رقم 01-18 المؤرّخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمّن القانون التوجيهي لترقية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (3) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2006 إلى غاية 2011 حسب نوع المؤسسة .

الجدول رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة خلال (2007-2012)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	293 946	392 093	455 398	492 892	511 856	550 5011
المؤسسات العمومية	666	626	591	577	572	557
الصناعة التقليدية	116 347	126 887	162 085	135 623	146188	160764
المجموع	412 966	521 614	624 478	619072	659309	711 832

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ، رقم 10 الصادرة في 2007، رقم 12 الصادرة في 2008، رقم 14 الصادرة في 2009 ورقم18 الصادرة في سنة 2010. ورقم20 الصادرة في سنة 2011. ورقم22 الصادرة في سنة 2012، ورقم23 الصادرة في سنة 2013.

كما هو ملاحظ من الجدول رقم (3) فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا مستمرا في الجزائر، انطلاقا من 412 966 سنة 2007 إلى 832 711 سنة 2012.

من خلال نفس الجدول ، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2007 إلى 293946 مؤسسة ، وبين سنتي 2007 و2008 ارتفعت بشكل كبير، وبلغت نسبة النمو 33,39% ووصل تعدادها 392093 مؤسسة، ووصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعا سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيما تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة،وفي 2012 تعدت 711 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2007، هذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر

خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصرا أساسيا في انخفاضها ، لتصل إلى 557 مؤسسة سنة 2012.[5]

2-2- حركية متعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف المؤسسات الصغيرة حركية خلال كل سنة ، حيث يوضح الجدول رقم (4) هذه الحركية مابين سنة 2010 و 201 .

الجدول رقم(4):حركية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011

طبيعة المؤسسة	2011	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011				2012	%
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	**391 761**	30 530	5876	8050	28 356	**420117**	6.08
أشخاص طبيعية	**120 095**	10 622	-	323	10 299	**130394**	5.74
نشاطات حرفية	**146 881**	13 992	-	109	13 883	**160764**	8.31
المجموع	658 737	55 144	5876	8482	52 538	**711 275**	6.5

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 22 ،2012.

عند نهاية سنة 2011 تم تسجيل 658 737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على:

- ✓ أشخاص معنوية : 391 761 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ✓ أشخاص طبيعية : 120 095 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ✓ النشاطات الحرفية : 148 881 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

أما سنة 2012 فتم تسجيل 711 275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على:

- ➢ أشخاص معنوية : 420117 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ➢ أشخاص طبيعية : 130394 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ➢ النشاطات الحرفية : 160764مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

وبمقارنة السنتين يلاحظ أن سنة 2012 سجلت ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة إذ تم إنشاء 55 144 مؤسسة و شطب 8482 مؤسسة ، و إعادة إنشاء 5876 مؤسسة ،ما أدى إلى زيادة قدرت بـــ 52 538 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

2-3- تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات :

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية وهذا ما يبينه الجدول رقم(5) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الأولى في عدد هذه المؤسسات الخاصة (12 ولاية الأولى).

الجدول رقم(5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الترتيب للولايات الأولى سنة 2012

الترتيب	الولايات	2011	2012	النسبة %	الزيادة السنوية %
01	الجزائر	45 636	48 419	11.53	6.1
02	تيزي وزو	23 109	24 754	5.89	7.12
03	وهران	18 370	19 692	4.69	7.20
04	بجاية	17 962	19 374	4.61	7.86
05	سطيف	17 154	18 730	4.46	9.19
06	تيبازة	15 672	16 969	4.04	8.28
07	بومرداس	13 787	15 004	3.57	8.83
08	البليدة	12 938	14 073	3.35	8.77
09	قسنطينة	12 561	13 450	3.20	7.08
10	عنابة	10 041	10 679	2.54	8.24
11	باتنة	9 866	10 670	2.54	6.26
12	شلف	9 755	10 297	2.45	5.56
المجموع الجزئي		206 851	222 111	52.87	7.38
المجموع		391 761	420 117	100	7.24

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 22،2012.

يوضح الجدول رقم(5) تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، حيث تتمركز الكثافة السكانية والمناطق العمرانية ويشتد النشاط الاقتصادي ، وتاتي في المرتبة الاولى الجزائر العاصمة وتليها وهران في المرتبة الثانية .يرجع هذا التركيز إلى عدة عوامل، منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي، ومنها ما تدخل فيه العوامل البسكولوجية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز

بحجمها الصغير، وتتركز أساسا في فرع البناء والأشغال العمومية والنشاط التجاري وبأقل نسبة في فرع الصناعة الغذائية، وهي كلها نشاطات موجهة للاستهلاك النهائي.[6]

3- أهمية ودور المؤسّســات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني :

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

3-1-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصب العمل،إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل والجدول التالي يوضح لنا تطور مناصب الشغل في هذه المؤسسات خلال الفترة 2008-2012،وفق الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الخاصة بذلك .

الجدول رقم(06) : تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	1 233 073	1 494 949	1 577 030	1 676 111	1 800 742
المؤسسات العمومية	52 786	51 635	48 656	48 086	47 375
المجموع	**1 540 209**	**1 546 584**	**1 625 686**	**1 724 197**	**1 848 117**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 10-12-14-15-18-20-22-23.

الشيء الممكن ملاحظته من هذه البيانات أن مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل يفوق تلك التي توفرها المؤسسات العمومية بل حتى أن المؤسسات ذات الطابع الحرفي في السنوات الأخير تفوق نسبة مساهمتها في التشغيل عن تلك المقدمة من القطاع العام ، وهذا ما يؤكد الفكرة أو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه معظم الدول من خلال تبني العديد من السياسات و الإستراتيجيات الحديثة بغيت التخفيف من حدة البطالة عن طريق تنمية روح المبادرة عند الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة عوض الإتكال على تلك التي تقوم الدولة بإحداثها . حيث بلغت في سنة 2008 أكثر من 1 233 073 منصب شغل بينما كانت حصة توظيف المؤسسات العمومية في انخفاض

مستمر، ففي سنة 2008 بلغ عدد العمال المشغلين في المؤسسات العمومية 786 52، ثم انخفض ووصل إلى 375 47 منصب سنة 2012 .

ما يعني تطور في نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت الزيادة 0.414 **%** سنة 2009 ثم ارتفعت إلى 5.115**%** سنة 2010 لتصل إلى 7.187**%** سنة 2012.

3-2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث القيمة المضافة

حسب الجدول رقم (7) الذي يوضح تطور القيمة المضافة المحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2008-2011 حسب قطاعات النشاط.

الجدول رقم(7): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (القيم بالمليار دينار جزائري)

قطاع النشاط	الطابع القانوني	2008		2009		2010		2011	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	الخاص	708.17	99.5	924.99	99.85	1012.11	99.7	1165.91	99.34
	العمومي	3.58	0.5	1.38	0.15	3.08	0.3	7.8	0.66
	المجموع	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100
البناء و الأشغال العمومية	الخاص	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73	1091.04	86.41
	العمومي	115.97	13.33	128.97	12.9	13.59	1.27	171.53	13.59
	المجموع	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100	1262.57	100
النقل والمواصلات	الخاص	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.51	860.54	81.97
	العمومي	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03
	المجموع	863.57	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100
خدمات المؤسسات	الخاص	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58
	العمومي	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85	28.09	20.42
	المجموع	84.04	100	98.58	100	112.37	100	137.59	100
الفندقة والإطعام	الخاص	80.87	88.7	94.8	89.90	101.36	88.61	107.60	88.61
	العمومي	10.30	11.3	10.65	10.10	13.03	11.39	13.83	11.39
	المجموع	91.18	100	105.45	100	114.39	100	121.43	100
الصناعة الغذائية	الخاص	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03	199.79	86.17
	العمومي	24.24	14.77	26	13.86	27.58	13.97	32.06	13.83
	المجموع	164.16	100	187.55	100	197.53	100	231.85	100
التجارة والتوزيع	الخاص	935.83	93.28	1077.7	93.58	1024.02	94.10	1358.92	94.07
	العمومي	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.9	85.71	5.93
	المجموع	1003.2	100	1151.62	100	1279.47	100	1444.63	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 22، 2012، ص: 43.

رغم أن عدد مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية يفوق كثيرا عدد مؤسسات قطاع التجارة، إلا أن القيمة المضافة المحدثة في قطاع التجارة تفوق القيمة المضافة المحدثة في قطاع البناء

والأشغال العمومية في سنة 2008 حسب الجدول رقم (7)، وهو ما يبين أهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني، كما يبرز أن كثرة عدد المؤسسات في قطاع ما ليس بالضرورة مؤشرا على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.من خلال الجدول نلاحظ أن المساهمة في القيمة المضافة نجدها في المؤسسات الخاصة بنسب كبيرة دون المؤسسات العمومية وهذا نظرا إلى السياسات المطبقة في هذه المؤسسات .

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع قيمة الاستثمارات :

يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن إقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين ، حتى وإن كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي وقد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993، عددا من المبادئ والمزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار .

إن تفحص حصيلة وكالة دعم الاستثمارات ومتابعتها،ولجان دعم وتحديد الاستثمارات وترقيتها على مستوى الولايات، و على سبيل المثال حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إذ أن هذا الجهاز يهتم خاصة المؤسسات المصغرة،يسمح بتقييم التوجهات المسجلة في مجال الاستثمارات.وهذا ماسنتعرض له في هذا العنصر .

4-1- مشاريع الوكـــالة الوطنية لتطويـــر الاستثمار (ANDI) :

لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة **2001** الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم **01 – 03** الصادر في **2001/08/20**) والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة .

هذا الأمر يهدف أولا إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، كما ينص على توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع ، وأخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية، واستئناف النشاطات في إطار الخوصصة ، وكذا إنشاء شباك موحدة تخضع لسلطة رئيس الحكومـــة في شكل " الوكـــالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ، و من مهامهـــا :

- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب؛
- توفير الخدمـــات الإدارية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

4-1-1- التطور السنوي للاستثمارات المصرح بها حسب القطاع القانوني :

يظهر الجدول التالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفرع القانوني :

الجدول رقم(8): تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني لسنة 2012

	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دينار)	%	عدد المناصب	%
المؤسسات الخاصة	7598	98.48	444 038	54.45	78 763	86.16
المؤسسات العمومية	113	1.46	371 138	45.51	12264	13.42
المختلطة	04	0.05	369	0.05	388	0.42
المجموع	7715	100	815545	100	91415	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 20، 2011، ص: 35

نلاحظ من خلال الجدول انه خلال سنة 2012 أن المؤسسات الخاصة تستحوذ على الأغلبية الكبيرة و المقدرة ب 98.48 **%** من عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و بمبلغ مالي قدر ب **444 038** مليار دينار ، وبعدد مناصب قدربـ 78763 منصب ، أما المؤسسات العمومية أو المختلطة فلا تسجل إلا نسبة قليلة وهي على التوالي **1.46%** و **0.04%** ، وهذا دليل على أهمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في رفع قيمة الاستثمارات .

4-1-2- توزيع المشـــاريع الاستثمارية حسب القطاعات لسنة 2012 :

سنحاول التطرق إلى تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات خلال سنة 2012 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاعات

قطاع النشاط	العدد	%	المبلغ مليار دينار	%	عدد مناصب العمل	%
النقل	3864	**50.08**	65534	**8.04**	14368	**15.72**
البناء والأشغال العمومية	1460	**18.92**	123558	**15.15**	26965	**29.50**
الصناعة	1135	**14.71**	328762	**40.31**	31482	**34.44**
الخدمات	955	**12.38**	34252	**4.20**	8325	**9.11**
الصحة	72138	**1.76**	94182	**11.55**	6072	**6.64**
السياحة	80	**1.04**	20356	**2.50**	2615	**2.86**
الفلاحة	84	**1.09**	6447	**0.79**	1108	**1.21**
الاتصالات	1	**0.01**	142454	**17.47**	480	**0.53**
المجموع	**7715**	**100**	**815545**	**100**	**91415**	**100**

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 23، 2013، ص: 35.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعات: النقل و البناء و الأشغال العمومية تحتكر لوحدها المشاريع المصرح بها، ونجد أن النقل قد استحوذ لوحده على حصة الأسد بتسجيله لـــ **50.08%** من المجموع العام لمشاريع الاستثمار المسجلة، وبلغة الأرقام فهذا يعني أن القطاع يمثل **3864** من المشاريع،مع إنشائه لأكثر من **14368** منصب شغل،بتكلفة إجمالية قدرها 65534 مليار دج. وبالتالي فالمشاريع البناء والأشغال العمومية وكذا النقل تعتبر الأكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب .

4-2- مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

يغطي الاستثمار الذي ينجز عبر هذا الجهاز المؤسسات المصغرة أساسا ، وقد أنشئ جهاز دعم تشغيل الشباب في سبتمبر **1996** ، وباشر عمله الفعلي خلال السداسي الثاني من سنة **1997** أما بالنسبة لتوزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال 2012 فهو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : توزيع المشاريع الاستثمارية الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمارات دينار جزائري
الخدمات	**73221**	179 758	210 328 527 586
نقل المسافرين	**17066**	40 207	41 304 490 843
الصناعة التقليدية	**30977**	96 638	73 601 576 467
نقل البضائع	**52780**	90 647	136 078 567 624
الزراعة	**24812**	62 230	71 318 568 083
الصناعة	**11513**	37 910	47 003 634 058
البناء والأشغال	**14401**	57 759	62 369 492 423
الأعمال الحرة	**5043**	11 966	8 304 301446
الصيانة	**4713**	12 325	9 171 606 789
الصيد	**750**	3749	4 685 203 788
الري	**464**	1863	2 795 211 906
نقل التبريد	**10317**	19503	24 779 329 998
لمجموع	**249 147**	614 555	691 740 510 995

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 22، 2012، ص: 39.

من خلال المعطيات السابقة يمكن ملاحظة تركز غالبية رغبات الاستثمار في قطاعات الفلاحة، الخدمـــات، نقل المسافرين والصناعية الحرفية التقليدية .

يرجع تركز مشاريع المؤسسات المصغرة في القطاعات السابقة إلى حيوية هذه المجالات ولكون أرباحها مضمونة إلى حد كبير خاصة في نقل المسافرين والخدمات (مثال الإعلام الآلي ، خدمات الهاتف) وهذا ما يفسر توقف منح الاعتماد لبعض من السنوات في هذه المشاريع وهذا نظرا لتشبعها على مستوى السوق الجزائرية .

5-الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من العناية الرسمية بهذا النوع من المؤسسات والدعم الذي تحضي به، إلا أن هناك عددا من الصعوبات التي تعترض إنشاءها وترقيتها، وهنا نميز بين نوعين من المشاكل ، أولاها آنية وهي بمثابة المشاكل الفرعية والمؤقتة التي تواجهها المؤسسات المصغرة والتي يمكن حلها خلال الفترة القصيرة ، وثانيها مشاكل هيكلية ومستمرة باستمرار إهمالها ويحتاج حلها إلى قرارت جريئة وتخطيط على مستوى وطني وإلى فترة زمنية أطول.

المشاكل الآنيـــة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها [7].
- ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها ما زالت مشكلة
- ✓ ذهنيات ، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
- ✓ ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة والمطلوبة.
- ✓ نقص التمويل طويل وقصير الآجل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة .
- ✓ عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ، ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.
- ✓ عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها.
- ✓ تعدد الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات المصغرة وضعف التنسيق فيما بينها، ونقص الخبراء المتخصصين في المؤسسات المصغرة.
- ✓ ارتفاع الكلفة الرأسمالية للمؤسسة ، ونقص المساعدة التقنية والخدمات الداعمة للمؤسسات المصغرة.

- ✓ عدم توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد لإقامة و إدارة هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

المشاكـــل الهيكليـــة ويمكن إجمالها فيما يلي :

- ➢ غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة ، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة.
- ➢ غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات المصغرة وتنميتها وهي امتداد للمشكلة السابقة الذكر ، ولعل القصور الناتج في المشكلة الأولى هو بسبب غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنميته ومتابعة التطورات فيه . لذلك هناك ضرورة ملحة بتوجه الإطارات العلمية نحو الاهتمام بهذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي ، التنظيم والإدارة ، التمويل ، نقل التكنولوجيا المطلوبة.
- ➢ غياب ثقافة مؤسسية ، لاشك أن المجتمعات المتطورة حققت الإنجازات والنجاحات بفضل العلوم التي توصلت إليها والقدرات التي حققتها من ورائها، والملاحظ أن إدارة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستمدة من العلوم المختلفة ونصيب المؤسسات المصغرة هنا لا يكاد يذكر، واستنادا إلى هذه الحقيقة هناك ضرورة تحتم إيجاد وسيلة تنظم دخول الفكر المؤسسي إلى المؤسسات المصغرة .

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها فقد توصلنا الى العديد من النتائج يمكن ان نذكر منها :

1- تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.إذ تتركز نسب كبيرة في المدن الكبرى مثل وهران والجزائر العاصمة .

2- إن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدّة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المناولة، ومجلس وطني استشاري وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات....

3- لاحظنا أن هناك تطورا في زيادة عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، وركود القطاع العمومي للمؤسسات ص و م، الذي لم يعرف تطورا، لا من حيث عدد المؤسسات أو الأجراء.

4- أنّ هناك فروع نشاط تساهم بقسط كبير في خلق مؤسسات جديدة على غرار فروع أخرى، كما يظهر لنا مدى فعالية جهازي ANSEJوANDI في التكفّل بإنشاء ومتابعة إنجاز المشاريع .

5- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهمية في بالغة في تنمية الاقتصاد الوطني من حيث رفع قيمة الاستثمارات المحلية ، كما من شانها إحداث القيمة المضافة.

6- وكالة ANSEJ تعتبر وكالة فتحت أبوابها لكل الشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 19 الى 35 سنة وتستطيع أن تصل الى 40 سنة وهي تعد الفئة الأكثر طلبا للعمل مما حققت اقداما كبيرا ونجاحا في شتى المجالات.

وبناء على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة توصيات وهي على النحو التالي:

1- توجيه الشباب نحو المشاريع الاستثمارية التي من شانها تخدم التنمية الاقتصادية .

2- العمل على تحسين الخدمات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل انجاح اكبر عدد من المشاريع ، ومن خلق المزيد من المؤسسات للنهوض كذلك بالتنمية .

3- تفعيل دور المشاتل وربطها بالجامعات ومراكز البحث المتخصصة .

4- تكوين مجال محلية على مستوى كل ولاية ، وشمل كل الاطراف الفاعلة وهذا لدراسة المتطلبات والاهداف لبتنوية لكل ولاية .

المراجـــــــــــع

[1]محمد محروس إسماعيل، **"إقتصاديات الصناعة والتصنيع"**، مؤسّسة شباب الجامعة للطباع، الإسكندرية، 1997، ص 211.

[2]Définition PME/PMI, Ministère de l'économie, 05/11/2004 , www.pme-commerce-rtisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition

[3] BLED.F. "**financement des entreprises Source**": LEFEBURE édition PARIS ,1992.p 793

[4]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـــ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

[5]نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 08، 2006، ص: 4.

[6]عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 213.

[7]صفوت عبد السلام عوض الله: **إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص65-66-67.